CBD

UNEP

Distr.
GENERAL

UNEP/CBD/COP/9/12
27 February 2008

ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي

مؤتمر الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي
الاجتماع التاسع
بون، 19-30 مايو/أيار 2008
البند 3-5 من جدول الأعمال المؤقت*

استعراض متعمق لبرنامج العمل بشأن التدابير الحافزة

موجز للآراء والخبرات والخيارات المقدمة من الأطراف

تقرير من الأمين التنفيذي

أولاً- مقدمـــــة

1- قرر مؤتمر الأطراف، في الفقرة 1 من المقرر 26/8 "بدء عملية التحضير المنتظمة والشفافة والشاملة للاستعراض المتعمق للعمل في مجال التدابير الحافزة لكي يحدد، للنظر من جانب مؤتمر الأطراف في اجتماعه التاسع، النتائج الأخرى التي ستكون مطلوبة من برنامج العمل المعدل بشأن الآليات الحافزة لتلبية الالتزامات بمقتضى الاتفاقية ومتطلبات الأطراف، والخيارات المحتملة لبرنامج العمل في المستقبل."

2- وطلب مؤتمر الأطراف، في الفقرة 2 من المقرر 26/8، إلى الأمين التنفيذي أن يقوم، ضمن أمور أخرى، بما يلي:

(أ) أن يعد عرضا موجزا لمقررات مؤتمر الأطراف ذات الصلة بالتدابير الحافزة يتضمن إشارات إلى الوثائق التحليلية ومشاريع التوصيات التي أعدت للنظر من جانب مؤتمر الأطراف وهيئاته الفرعية؛

(ب) أن يعد تقريرا مجمعا عن المعلومات التي قدمتها الأطراف في تقاريرها الوطنية الثالثة؛

وإحالة هذه المعلومات إلى الأطراف، والحكومات الأخرى، والمنظمات الدولية المعنية وأصحاب المصلحة لمساعدتها في إعداد المذكرات المستوفاة في الفقرة 3 من المقرر.

3- وقام مؤتمر الأطراف، في الفقرة 3 من المقرر، بدعوة الأطراف، والحكومات الأخرى، والمنظمات الدولية وأصحاب المصلحة إلى إبلاغ الأمين التنفيذي بخبراتها في تنفيذ برنامج العمل بشأن التدابير الحافزة الوارد في المقررات 15/5 و15/6 و18/7 وتقديم وجهات نظرها بشأن بعض العناصر مثل:

* UNEP/CBD/COP/9/1.

لتقليل الآثار البيئية لعمليات الأمانة والمساهمة في تنفيذ مبادرة الأمين العام بأن تكون منظمة الأمم المتحدة محايدة مناخيا، طُبع عدد محدود من هذه الوثيقة. ويرجى من المندوبين التكرم بإحضار نسخهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية.

(أ) الدروس المستفادة والتحديات الرئيسية في تنفيذ برنامج العمل الحالي، استنادا إلى الأمثلة العملية ودراسات الحالة من التنفيذ الوطني، إن وجدت، بما في ذلك ما إذ كانت التدابير التي بدأتها الأطراف أو اعتمدتها حافظت أو حسنت من حفظ مكونات التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام؛

(ب) خيارات لمعالجة التحديات المحددة؛

(ج) الأولويات لبرنامج العمل المقبل تشتمل على المتطلبات اللازمة للتنفيذ الوطني الفعال، بما في ذلك المساندة المالية والمؤسسية وبناء القدرات؛

(د) الفجوات الرئيسية في العمل حتى الآن والفجوات والعقبات التي واجهت برنامج العمل الحالي والتي تعوق التنفيذ على المستوى الوطني؛

(هـ) التفاعل البيني مع المبادرات والصكوك الدولية الأخرى في هذا المجال؛

(و) الصلات مع برامج العمل الأخرى في إطار الاتفاقية.

4- وطلب مؤتمر الأطراف، في الفقرة 4 من المقرر، إلى الأمين التنفيذي أن يقوم بما يلي:

(أ) تحديث التقرير التجميعي بشأن التقارير الوطنية الثالثة المشار إليه في الفقرة 2 من المقرر؛

(ب) تجميع وجهات النظر والخبرات المشار إليها أعلاه، وتقديم موجز عنها، بما في ذلك موجز عن الخيارات المقدمة من الأطراف،

وإتاحتها للنظر من جانب مؤتمر الأطراف خلال اجتماعه التاسع.

5- وأعد الأمين التنفيذي الوثائق المطلوبة وأتاحها للأطراف والحكومات الأخرى فضلا عن المنظمات الدولية المعنية وأصحاب المصلحة المعنيين. وأرسلت دعوة إلى الأطراف والحكومات الأخرى والمنظمات الدولية المعنية وأصحاب المصلحة المعنيين عن طريق الإخطارين 2007-032 و2007-33 يوم 13 مارس/آذار 2007 كي تقدم تقارير، وأرسلت خطابات تذكيرية يوم 9 نوفمبر/تشرين الثاني 2007 (الإخطارين 2007-139 و2007-140). واستلم الأمين التنفيذي في وقت لاحق تقارير من الأطراف التالية: الأرجنتين، والجماعة الأوربية والدول الأعضاء فيها (بما في ذلك، كمرفق، معلومات ذات صلة من جمهورية التشيك وفنلندا وسلوفينيا والسويد)، والهند، وعمان. كما تم الحصول على تقارير من المنظمات وأصحاب المصلحة التاليين: منظمة الكومنولث للبحوث العلمية والصناعية (CSIRO)، واتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض (CITES)، وDIVERSITAS EcoSERVICES Core Project، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD)، والتحالف العالمي للغابات، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP).

6- يقدم القسم ثانيا من هذه المذكرة موجزا للآراء والخبرات المتعلقة بتنفيذ برنامج العمل المقدمة من الأطراف المذكورة آنفا. ويقدم القسم ثالثا موجزا للخيارات المتعلقة ببرنامج العمل القادم والتي حددتها الأطراف. ويشير القسم رابعا باختصار إلى التقدم المحرز في تنفيذ العناصر الأخرى من المقررين 25/8 و26/8، ولا سيما الطلبات المقدمة إلى الأمين التنفيذي الواردة في هذه الوثيقة.

7- ويرد موجز للتقارير المقدمة من المنظمات الدولية وأصحاب المصلحة المذكورين أعلاه في الوثيقة UNEP/CBD/COP/9/12/Add.2. ويتاح تجميع لجميع التقارير كوثيقة إعلامية (UNEP/CBD/COP/9/INF/8). ويرد التقرير التجميعي المحدث للتقارير الوطنية الثالثة في الوثيقة UNEP/CBD/COP/9/12/Add.1. وترد في الوثيقة UNEP/CBD/COP/9/INF/9 التكليفات المتعلقة بدراسة عن كيف يمكن لعملية الرصد أن تدعم تنفيذ أدوات التقييم والتدابير الحافزة الايجابية، حسبما طُلب في الفقرة 10 (د) من المقرر 25/8.

ثانيا- موجز للخبرات والآراء المتعلقة بتنفيذ برنامج العمل بشأن التدابير الحافزة

ألف- الأرجنتين

8- أعربت الأرجنتين عن رأى مفاده أنه ينبغي وضع أساس جديد للعمل بشأن التدابير الحافزة، بدء من وضع بارامترات تكون واضحة للأطراف ومقبولة لديها بدرجة كبيرة. وتبقى المعايير اللازمة لتحديد كيف تؤثر التدابير الحافزة على التنوع البيولوجي موضع مناقشات هامة متعددة الأطراف. ويؤدي غياب الآليات المتعلقة بالتوصل إلى توافق في الآراء بشأن التدابير الحافزة ورصدها إلى خطر تنفيذ التدابير في إطار أهداف تختلف عن الأهداف المتعلقة بحفظ التنوع البيولوجي وتتعارض معه في بعض الأحيان.

9- ومن الهام النظر في المسائل التي تتفاوض بشأنها حاليا اللجنة المعنية بالتجارة والبيئة التابعة لمنظمة التجارة العالمية، ولا سيما في إطار الفقرة 31 (ط) إعلان الدوحة الوزاري المتعلق بتطبيق قوانين منظمة التجارة العالمية فيما بين الأطراف في الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف.

10- وسلطت الفقرة 32 من إعلان الدوحة الضوء على مسألة قد تكون ذات صلة بالمناقشات الجارية حاليا في الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، وهي تأثير التدابير البيئية على الوصول إلى الأسواق والحالات التي يؤدي فيها إزالة القيود أو التشويهات التجارية أو تخفيضها إلى منافع للتجارة والبيئة والتنمية. ومن الضروري ألا تعمل هذه التدابير، والتي هي جزء من الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، كأدوات تضر بالتنمية في بلدان العالم الثالث، أو كحواجز خفية للتجارة والتنمية. وبالنسبة للبلدان النامية، سيكون من الهام ألا تعمل هذه التدابير البيئية، عمليا، كحواجز للوصول إلى الأسواق في البلدان المتقدمة النمو.

11- ولاحظت الأرجنتين، أنه في إطار الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، فإن مسألة الوصول إلى الأسواق لم تناقش على نطاق واسع كأحد التدابير الايجابية الهامة لحماية التنوع البيولوجي. إن الالتزام بالسعي إلى تحقيق الأهداف البيئية ومعالجة شواغل التنمية في آن واحد يعني بالضرورة ضمنا تناول مسائل الوصول إلى الأسواق وتحرير التجارة. وسيكون هذا الأمر هاما حيث أن دعم الإنتاج الزراعي في البلدان الرئيسية والتعريفات الجمركية المرتفعة فيها على بعض المنتجات تسبب الضرر للتنوع البيولوجي في البلدان النامية لأنها تجبر البلدان النامية على التركيز على عدد قليل من المنتجات التي يمكن أن تدخل أسواق البلدان المتقدمة النمو. وتحتاج البلدان إلى أن يُسمح لها بتحسين قدراتها التجارية في القطاعات التي لديها فيها ميزة نسبية في الظروف الطبيعية.

12- وفي هذا الصدد، ينبغي أن تشجع المبادئ التوجيهية الصادرة في إطار الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي على تصحيح الاختلالات القائمة في الأسواق الزراعية والتي تؤثر سلبا على التنوع البيولوجي، وذلك في المحافل الملائمة. وينبغي إجراء تحليل عن كيف يمكن أن يعمل تخفيض و/أو إزالة التعريفات الجمركية أو إزالة الحواجز غير الجمركية كحافز إيجابي للتنوع البيولوجي.

1- الحوافز الضارة

13- أعربت الأرجنتين عن رأى مفاده أنه لم يتم التركيز بصورة كافية حتى الآن على مسألة الحوافز الضارة بالعلاقة إلى حفظ التنوع البيولوجي. وأنه ينبغي أن يبدأ العمل القادم بشأن التدابير بإعداد مبادئ توجيهية لحث الأعضاء على إزالة الحوافز الضارة التي تدمر التنوع البيولوجي، وفي الوقت نفسه تفادي الجوانب المثيرة للجدل التي تم تناولها في الماضي.

14- وتؤدي التدابير الضارة في الزراعة ومصائد الأسماك والحراجة إلى استدامة الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية وهي سبب رئيسي في انخفاض التنوع البيولوجي. وتشتمل هذه الحوافز على الدعم الذي يمنع وجود إنتاج زراعي أفضل، فضلا عن الأسعار المضمونة أو الدعم المقدم للصادرات، والذي يؤدي إلى زيادة إنتاج بعض

المنتجات دون غيرها. ولا يمكن النظر في تنفيذ التدابير الحافزة بصورة جدية بدون البدء بإزالة الحوافز التي تشجع على تدمير التنوع البيولوجي.

2- التدابير الحافزة الايجابية

15- شددت الأرجنتين على أنه ينبغي أن تأخذ التدابير الحافزة الايجابية في الحسبان الالتزامات الواردة في إطار الاتفاقات الدولية الأخرى. ولا تعني العلاقة بين الحوافز الايجابية والمسائل المتعلقة بالدعم في إطار عمل منظمة التجارة العالمية أنه لا يمكن منح حوافز ايجابية، حيث أن اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن الزراعة قد يدعم مثل هذه التدابير شريطة استيفاء بعض الشروط. وينبغي أيضا إدراج مثل هذه الأحكام في المعايير المتعلقة بالتدابير الحافزة الايجابية. وسيشجع استخدام التدابير الحافزة التي تشوه التجارة على الإنتاج المفرط، وهو ما يتعارض مع أهداف كل من منظمة التجارة العالمية والاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي. وفي هذا السياق، فإن الأرجنتين لم تستوعب معارضة بعض الوفود على إدراج إشارات إلى الالتزامات الدولية المنطبقة، بما فيها تلك الواردة في إطار منظمة التجارة العالمية. وهذه الإشارات، بعيدا عن إضعاف أهداف الحفظ، ستضمن أن يكون للتدابير الحافزة أثرا ايجابيا وأنها لن تتأثر بالحاجة إلى الاستمرار في تقديم الدعم الذي قد يزال بطريقة أخرى. وستأخذ هذه التدابير أيضا في الاعتبار المبدأ القانوني الأساسي الوارد في القانون الدولي، والذي ينص على أن أحكام اتفاق ما لا ينبغي أن يتعارض مع الالتزامات القانونية الأخرى.

باء- الجماعة الأوربية والدول الأعضاء فيها

1- الدروس المستفادة والتحديات الرئيسية والخيارات للتصدي لهذه التحديات

16- أشارت الجماعة الأوربية والدول الأعضاء فيها إلى معلومات ذات صلة قدمت بالفعل في تقرير في عام 2004[1] وفي تقاريرها الوطنية الثالثة[2] فضلا عن مساهمتها في التحليل الذي أجرته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن استخدام الصكوك الاقتصادية للتنوع البيولوجي.[3] وقدمت عدة دول من الدول الأعضاء في الجماعة الأوروبية المزيد من المعلومات والملاحظات في التقرير، وهي موجزة أدناه.

جمهورية التشيك

17- تستخدم جمهورية التشيك كل من التدابير الحافزة الايجابية والسلبية لحماية الطبيعة والمناظر الطبيعية. وتشتمل التدابير الحافزة الايجابية على الدعم المالي والمنح والقروض لحماية المياه، وحماية الهواء، وحفظ الطبيعة والمناظر الطبيعية، واستخدام الموارد الطبيعية، وإدارة المخلفات، والتكنولوجيات ومصادر الطاقة المتجددة، في حين تشتمل التدابير الحافزة السلبية على رسوم على دخول السيارات إلى الحدائق الوطنية ورسوم على تقطيع الأشجار. وبالإضافة إلى ذلك، يقدم عدد من الصكوك تعويضات عن الخسائر المرتبطة بحفظ الطبيعة والمناظر الطبيعية: تعويض مالي عن الخسائر الناتجة عن إنشاء مناطق محمية أو السياسات العامة الأخرى للحفظ التي تقيد الزراعة والحراجة، فضلا عن التعويض عن الأضرار الناتجة عن الأحياء البرية المحمية. ومنذ انضمام جمهورية التشيك إلى الاتحاد الأوروبي، فقد زاد نطاق البرامج التي تشتمل على تدابير لحفظ الطبيعة والمناظر الطبيعية بصورة كبيرة، أساسا في إطار السياسات الزراعية المشتركة. والصندوق البيئي الوطني لجمهورية التشيك هو الصك المالي العام الرئيسي الذي يقدم حوافز إيجابية، ويتم تمويله عن طريق الرسوم والغرامات المتعلقة بالتلوث والتي تُحصل نتيجة عدم الامتثال للقوانين البيئية. كما تم الاضطلاع بأعمال بشأن تقييم الدعم العام وتحليل آثاره العكسية على البيئة.

---

[1] انظر UNEP/CBD/SBSTTA/11/INF/15.

[2] انظر UNEP/CBD/COP/9/12/Add.2.

[3] انظر UNEP/CBD/COP/9/12/Add.1

18- وتشير الخبرة المتعلقة ببرنامج إصلاح أنظمة الأنهار، وهو برنامج دعم وطني لتدابير إصلاح المياه الداخلية، إلى الحاجة إلى تكملة البرامج الاستثمارية ببرامج غير استثمارية. واستخدمت معظم الموارد المالية في إطار هذا البرنامج لبناء أنظمة الصرف الصحي ووحدات معالجة مياه الفضلات. وأكملت هذه التدابير في وقت لاحق ببرنامج إدارة المناظر الطبيعية، بغرض تنفيذ تدابير حماية المناظر الطبيعية، فضلا عن التدابير في المناطق المحمية.

فنلندا

19- طبقت الصكوك الاقتصادية للتنوع البيولوجي بالفعل في فنلندا، ولكن على نطاق محدود حتى الآن. غير أن تطبيق هذه الصكوك بدأ يصبح أكثر أهمية في قطاعات مختلفة، وهناك حاجة واضحة لمزيد من العمل. وأوضحت دراسة اضطلعت بها وزارة البيئة في عام 2006 خيارات وتوصيات محددة لتطبيق الحوافز والتدابير الاقتصادية لتشجيع حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام في فنلندا، وهي تتعلق بالبحوث وإنشاء الأسواق والحوافز المباشرة وصكوك السياسات العامة، والإدارة والهياكل الأساسية، فضلا عن دور التنوع البيولوجي في الاقتصاد وفرص الأعمال ذات الصلة. ووضعت خطة العمل الوطنية 2006-2016 مبدأ المسؤولية القطاعية لحفظ وإدارة التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام. وأدرجت الاعتبارات المتعلقة بالتنوع البيولوجي في القوانين ذات الصلة والتي سيتم إدراجها أيضا في التخطيط القطاعي الاستراتيجي.

20- ويقدم بالفعل الدعم المالي لحفظ التنوع البيولوجي في مجالي الزراعة والحراجة. ومن الأمثلة على ذلك تقديم تعويض عن الإضرار التي تلحقها النسور الذهبية بحيوانات الرنة، استنادا إلى عدد العشش التي تفرخ النسور الصغيرة. وفي إطار برنامج التنوع البيولوجي للغابات MESTO المنفذ في جنوب فنلندا، يتم اختبار أدوات جديدة تعتمد على المشاركة الطوعية لأصحاب الأراضي، مثل التجارة وفقا للقيم الطبيعية، والعروض التنافسية، ومناطق إدارة الطبيعة، وشبكات التعاون. وأظهر تقييم لبرنامج MESTO أضطلع به في عام 2006 النتائج الرئيسية التالية:

(أ) إن تنسيق إدارة المناطق المحمية والغابات المدارة بصورة تجارية من الأمور الأساسية لتحقيق الأهداف؛

(ب) تعتبر الوسائل الطوعية حيوية. ويجب المحافظة على الصفات الجيدة ومواصلة تشجيعها فيما بين أصحاب المصلحة المعنيين؛

(ج) بصفة عامة، لن تؤدي زيادة مناطق الغابات قيد الحماية والمراقبة مقارنة بالغابات المدارة بصورة تجارية إلى آثار اقتصادية سلبية كبيرة، وتكون التأثيرات بصورة رئيسية على الصناعات المرتبطة بالغابات ولكنها لن تؤثر على أصحاب الغابات بصورة كبيرة؛

(د) يجب توافر التمويل العام بصورة مستدامة، وذلك في المقام الأول لتملك الأراضي ودفع التعويضات. وتعتبر وسائل الحفظ الطواعية أكثر الخيارات فعالية من حيث الكلفة على الأقل على المدى القصير.

21- ويعتبر التطبيق العملي الواسع النطاق لصكوك الحفظ الطوعية ووضع حوافز حفظ الغابات من الأمور الأساسية لتشجيع حفظ الطبيعة خلال العقود القادمة. ويجب تطبيق صكوك تمويل جديدة للزراعة والتنمية الريفية والزراعة البيئية لأغراض التنوع البيولوجي. وهناك أيضا مجال لتحسين دور الحوافز الاقتصادية في حفظ الأنواع.

سلوفينيا

22- تتعلق الدروس المستفادة من سلوفينيا بتنفيذ السياسات العامة المشتركة للاتحاد الأوروبي على المستوى الوطني والتي تشتمل على، وفقا للوائح الاتحاد الأوروبي، استخدام التدابير الحافزة. وقد زاد كل من حجم المدفوعات للحوافز وعدد التدابير الحافزة بصورة كبيرة في إطار خطة التنمية الريفية للسياسات الزراعية المشتركة وتدابير

حفظ الطبيعة التابعة للتمويل LIFE. وتم ملاحظة نتائج ايجابية، في شكل اتجاهات ارتدادية في فقدان التنوع البيولوجي، وذلك في عدة مواقع ذات أهمية كبيرة لحفظ التنوع البيولوجي.

23- وعند الإعداد لبرنامج التنمية الريفية الجديد منذ عام 2007، تم الاضطلاع بتقييم للتدابير الحالية واستعراض لدراسات الحالة وتحديد إمكانيات جديدة للحوافز حسبما جاء في برنامج عمل الاتفاقية المتعلق بالتدابير الحافزة. وكانت التدابير الايجابية أكثر تنوعا وتم تنفيذ الامتثال المتبادل، وتعميم التنوع البيولوجي بصورة أكبر. وزاد التمويل المتاح للتدابير الإضافية إلى أكثر من الضعف. كما وضع نظام للنشر المستهدف للمعلومات.

24- بالإضافة إلى ذلك، لدى سلوفينيا تدابير حافزة وطنية في شكل مؤسسة استشارية عامة لتنفيذ خطط إدارة الغابات الإلزامية، فضلا عن حوافز مالية لحفظ التنوع البيولوجي للغابات واستخدامه المستدام. وتم الاضطلاع بتقييمات عن الوظائف العامة للغابات تشتمل على تقييم قيم التنوع البيولوجي. وأظهر تقييم لمواقع الغابات Natura 2000 حالة غير طبيعية من التنوع البيولوجي في غابات سلوفينيا نتيجة لهذه التدابير.

25- وتتعلق التحديات الرئيسية على المستوى الوطني بجميع أولويات برنامج العمل الحالي بشأن التدابير الحافزة حسبما أعتمد وفقا للمقرر 15/5. وفيما يتعلق بتنفيذ السياسات الزراعية المشتركة، تنشأ التحديات الرئيسية على المستوى العالمي نتيجة زيادة الطلب على الأغذية والطاقة الأحيائية والكتل الأحيائية والوقود الأحيائي. وسوف تؤثر الاستجابات لهذه التحديات بصورة كبيرة على تقييم الحوافز القائمة، وتقييم قيم التنوع البيولوجي، وإعداد وسائل لتشجيع المستهلك على استخدام المعلومات المتعلقة بالتنوع البيولوجي عند اتخاذ القرارات.

السويد

26- استخدمت التدابير الحافزة الايجابية المالية على نطاق محدود في قطاع الحراجة، في حين هناك حوافز ايجابية مالية كثيرة في الزراعة نتيجة السياسات الزراعية المشتركة. ويعتبر إدماج القطاعات والمسؤولية القطاعية من التدابير الهامة للتخفيف من حدة الحوافز الضارة. وبالإضافة إلى ذلك، تعمل حكومة السويد على تسهيل اللوائح بصفة عامة من أجل تخفيض الأعباء الإدارية على الشركات الخاصة. ولم يتم بعد تقييم آثار الحوافز الضارة بالعلاقة إلى التنوع البيولوجي، ولكن يمكن أن يؤدي تسهيل الأمور إلى نظام أكثر شفافية يسهل تحديد الحوافز الضارة والتخفيف من حدتها أو إزالتها.

2- الفجوات الرئيسية في العمل حتى اليوم والفجوات والعوائق في برنامج العمل القائم التي تعوق تنفيذه على المستوى الوطني

27- تلاحظ الجماعة الأوروبية أن هناك صعوبات كبيرة في تنفيذ أجزاء من برنامج العمل وخاصة في إعداد توجيهات دولية عامة بشأن إدخال التدابير الحافزة الايجابية وإزالة التدابير الضارة. ويقدر الاتحاد الأوروبي قيمة العمل بشأن التدابير الايجابية والضارة، ويعتقد أنه ينبغي الانتهاء من المبادئ التوجيهية الطوعية في إطار الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي والواردة في هذه الوثيقة. ويمكن أن تستمد معلومات إضافية ذات الصلة من التقارير الوطنية الثالثة.

3- التفاعل البيني مع المبادرات والصكوك الدولية الأخرى في هذا المجال

28- لاحظت الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها أن المؤسسات والمبادرات الدولية الأخرى تضطلع بأعمال ذات صلة بشأن التدابير الحافزة المتعلقة بالتنوع البيولوجي، بما فيها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية.

4- الصلات مع برامج العمل الأخرى في إطار الاتفاقية

29- تلاحظ الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها أن التدابير الحافزة من المسائل المتعددة المجالات. وتتعلق هذه التدابير بتنفيذ جميع البرامج المواضيعية للاتفاقية وبكثير من المسائل المشتركة الأخرى مثل الحصول وتقاسم المنافع والأنواع الغريبة الغازية وتقييمات الآثار والاستخدام المستدام، ...الخ.

جيم- الهند

1- الخبرات في تنفيذ التدابير الحافزة

30- أبلغت الهند عن اضطلاعها بمبادرات رئيسية في عدد من المجالات: (1) الإدارة المشتركة للغابات؛ و(2) اللجان الايكولوجية-الإنمائية في المناطق المحمية؛ و(3) نظام الحصول وتقاسم المنافع؛ و(4) وحقوق مربي النباتات والمزارعين؛ و(5) الاعتراف الاجتماعي والجوائز.

الإدارة المشتركة للغابات

31- أدت السياسة العامة الوطنية للغابات والبيئة إلى تحويل في إدارة الغابات من استبعاد الناس تقريبا من استخدام موارد الغابات إلى حماية الغابات من خلال الناس، وذلك عن طريق الاعتراف بالحقوق والامتيازات العرفية للمجتمعات المقيمة في الغابات، وعن طريق إشراكهم في الحماية وإعادة التشجير وتنمية المناطق المتدهورة وتقاسم المنافع. وبحلول 31 يناير/كانون الثاني 2008، قامت 479 106 من لجان الإدارة المشتركة للغابات بإدارة 22.02 مليون هكتار من المناطق الغابية يقطنها 21.99 مليون شخص. ولهم في معظم الحالات الحقوق الكاملة على جميع منتجات الغابات غير الخشبية، ويحصلون في معظم الولايات على نصيب من إيرادات منتجات الغابات الصغيرة والأخشاب التي تم تأميمها.

المناطق المحمية

32- يهدف قانون حماية الأحياء البرية إلى مشاركة الشعوب المحلية في حماية المناطق المحمية، ويتطلب تعديل حديث عليه إنشاء محميات للمجتمعات تكون فيها الإدارة والملكية لدى الشعوب المحلية. وفي بعض الحالات القليلة، يلعب المسؤولون في الإدارات المعنية بالغابات دورا رياديا في الحصول على دعم الشعوب المحلية في جهود الحفظ. وتم إعداد بدائل ابتكاريه لسبل العيش قابلة للتطبيق أثناء تنفيذ مشروع India Eco Development بغية تخفيض الآثار السلبية التي تحدثها الشعوب المحلية، ولا سيما من خلال الأنشطة الايكولوجية-السياحية. ويتم تحصيل رسوم زيارة لتوفير الاحتياجات والخدمات مثل الرحلات السياحية المؤمنة. غير أن الحقوق الممنوحة للشعوب المحلية بموجب قانون حماية الأحياء البرية تعتبر محدودة.

الحصول على الموارد الجينية والمعارف التقليدية وتقاسم المنافع

33- يوفر قانون التنوع البيولوجي لعام 2002 وقواعد التنوع البيولوجي لعام 2004 إطار العمل القانوني للحصول على الموارد البيولوجية والمعارف التقليدية، وتقاسم المنافع الناشئة عن استخدامها. وفي الوقت الحالي، تحدد طريقة تقاسم المنافع على أساس حالة بحالة، مما يؤدي إلى وجود بعض الاجتهاد وعدم اليقين وبالتالي يؤدي إلى وقت أطول وتكاليف أكثر ارتفاعا للمفاوضات. وفي المستقبل، سيتم تنفيذ بعض التطبيقات المحددة لأغراض البحوث والأغراض التجارية، ولحقوق الملكية الفكرية، والبحوث التشاركية، ونقل نتائج البحوث، والنقل إلى أطراف ثالثة، وستساعد المبادئ التوجيهية الشفافة لتقاسم المنافع على تقليل اختلاف المعلومات بين موردي ومستخدمي الموارد البيولوجية والمعارف التقليدية، وتخفيض كلفة المعاملات، وبالتالي زيادة معدلات الحصول.

حقوق مربي النباتات والمزارعين

34- تحمي التشريعات الحديثة حقوق مربي النباتات على الأنواع الجديدة التي لديهم وتعطي المزارعين الحق في تسجيل الأنواع الجديدة وفي حفظ أو تربية أو استخدام أو تبادل أو بيع الأنواع الجديدة من النباتات التي قاموا بتطويرها أو ورثوها وحافظوا عليها عبر الأجيال.

المبادرات الأخرى

35- وضعت الحكومة عدد من الجوائز للاعتراف الاجتماعي بالعمليات البيئية الرائدة. وتشترك بعض الشركات الخاصة والمنظمات غير الحكومية في الحفظ والأنشطة المتعلقة به. واضطلعت الهند بأنشطة بناء القدرات في مجال التصنيف، وقامت ببناء مكتبة رقمية للمعارف التقليدية، وساعدت في إنشاء "شبكة عسل النحل" لحماية وتشجيع الاستخدام العرفي للموارد البيولوجية.

2- الدروس المستفادة والتحديات الرئيسية

36- تقدم خبرة الهند في الإدارة المشتركة للغابات وإدارة المناطق المحمية مجموعة من الدروس القيمة.

(أ) إن اختيار الوحدة الملائمة والنطاق الملائم من الأمور الضرورية للتنفيذ الناجح للإدارة المشتركة للغابات ولوظائف اللجنة الإيكولوجية-الإنمائية؛

(ب) من الضروري وجود حقوق واضحة ومضمونة يمكن إنفاذها وذلك لتشجيع الشعوب المحلية للاضطلاع بالحفظ واتخاذ قرارات بشأن الاستخدام المستدام؛

(ج) على الشعوب المحلية أن تلعب دورا هاما في مرحلة التخطيط؛

(د) لم يتم الاستفادة بصورة كاملة من إمكانيات التخفيف من حدة الفقر عن طريق إعداد فرص تكون مصدر للدخل. وتنطبق هذه الملاحظة أيضا على حالات المناطق المحمية التي يمكن تبرير القيود المفروضة على الشعوب المحلية فيما يتعلق بالحصول؛

(ه) هناك حاجة إلى وجود تضافر فيما بين البرامج المختلفة.

37- وتشير الاستعراضات الحديثة لبرنامج الإدارة المشتركة للغابات إلى، ضمن أمور أخرى: ضعف مشاركة المرأة؛ وضعف الإطار القانوني والتنظيمي؛ والوضع القانوني غير الواضح للجان الإدارة المشتركة للغابات؛ ونقص التضافر مع البرامج الأخرى؛ ونقص الموارد الملائمة للحفظ وإعادة التجديد. ومن التحديات الأخرى هو النظر إلى البرنامج على أنه برنامج حكومي ووجود توقعات بتمويل مستمر. وعلى سبيل المثال، فإن استدامة لجان الإدارة المشتركة للغابات في شكل "صناديق تنمية الريف" يتطلب مواصلة إعداد أنشطة اقتصادية وإمكانيات لسبل العيش، على سبيل المثال من خلال القيمة المضافة وتطوير الأسواق.

38- وأكبر تحد الآن هو كيفية إدماج الأهداف الثلاثة للاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي إلى أقصى حد ممكن وشواغل أصحاب المصلحة المتعلقة بسبل العيش في إدارة الموارد الطبيعية.

3- خيارات التصدي للتحديات

39- لدى الهند القدرات العلمية والتقنية للتصدي للتحديات التي تم تحديدها، ولكن خبرتها محدودة فيما يتعلق بتصميم آليات مؤسسية قائمة على الحوافز لتحقيق الأهداف الثلاث للاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي. ووفقا للهند، ستكون هناك حاجة إلى وجود إرادة سياسية وإعادة توجيه إداري. ويجب إعداد خطط محلية لاستخدام الأراضي وإدارة الموارد الطبيعية والمخزون، على أن تأخذ في الحسبان ظروف النظم الإيكولوجية المحلية، وتشرك القطاع

الخاص، وتولد الدخل المحلي. ويتطلب الأمر المزيد من الموارد للاستثمار في حفظ الموارد الطبيعية واستخدامها المستدام، ولوضع هياكل مؤسسية قائمة على الحوافز لإدارة النظام الايكولوجي.

4- التفاعل البيني مع المبادرات والصكوك الدولية الأخرى في هذا المجال

40- تلاحظ الهند أن حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام ينتج عنه منافع تستفيد منها جميع البلدان، مثل امتصاص الكربون، والقيم غير القابلة للقياس في الغابات والمناطق المحمية، وحفظ النباتات البرية والحيوانات البرية والمعلومات المتعلقة بالجينات. ولن تكون الجهود الوطنية وحدها ملائمة لضمان المستوى الأمثل العالمي للحفظ،حيث أن البلدان الفردية تتحمل التكاليف الكاملة ولكنها تحصل على جزء من المنافع فقط. ويتطلب الأمر وجود آلية مالية دولية تقوم بدفع جزء من تكاليف الحفظ في البلدان شديدة التباين البيولوجي.

41- وغالبا ما سيكون للاحترار العالمي أثرا عكسيا على التنوع البيولوجي. ومن ناحية أخرى، فإن فقدان التنوع البيولوجي يقلل من شأن الجهود الرامية إلى التخفيف من حدة تغير المناخ والتكيف معه. ويتطلب الأمر دعم مالي جزئي من مرفق البيئة العالمية أو الآليات المالية العالمية الأخرى لتنفيذ الأنشطة ذات الصلة. وبخلاف السياحة الايكولوجية، فإن الأمر يتطلب أيضا الدعم العالمي الذي يستند على مبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتفاوتة وفقا لقدرات الدول، وذلك من أجل دعم حفظ الأحياء البرية.

42- إن الإدراج الإلزامي للأحكام المتعلقة ببلد الأصل/المصدر، والموافقة المسبقة عن علم للسلطات الوطنية، والحصول وتقاسم المنافع في تطبيقات براءات الاختراع القائمة على الموارد البيولوجية والمعارف التقليدية، فضلا عن إدخال نظام دولي لشهادة الأصل/المصدر لتتبع حركة الموارد، حسبما طالبت بذلك الهند والبلدان الشديدة التباين البيولوجي والمتماثلة الأفكار، سيؤدي إلى تخفيضات كبيرة في القرصنة البيولوجية وتخفيض تكلفة معاملات تنفيذ نظام الحصول وتقاسم المنافع وزيادة دخل مقدمي الموارد والمعارف.

43- إن الحصول على تكنولوجيات بيولوجية صديقة للبيئة بشروط مناسبة والمساعدة على بناء القدرات في البلدان الشديدة التباين البيولوجي، سيشجع البحوث التعاونية ويؤدي إلى تطوير الصناعات القائمة على التكنولوجيا البيولوجية في هذه البلدان، وذلك في إطار ترتيبات تشاركية متعددة أصحاب المصلحة.

دال- عمان

44- تطبق عمان عدد محدود من التدابير الحافزة ذات الصلة بالتنوع البيولوجي. وتُمنح جائزة السلطان قابوس لحفظ البيئة إلى أفضل بحث في المجال البيئي. وتُمنح جوائز أخرى إلى الأفراد الذين يقدمون معلومات هامة لتنفيذ برامج حفظ الأنواع بنجاح، وتُقدم مكافآت مالية في حالة وجود أضرار تتعلق بالأحياء البرية.

ثالثا- موجز لخيارات برنامج العمل القادم المقدمة من الأطراف

ألف- الأرجنتين

45- أعربت الأرجنتين عن اعتقادها بأنه لا يمكن تقديم مساهمة فعالة للاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي إلا على أساس نهج شامل ومتوازن. وينبغي إعداد أحكام واضحة وطوعية لتنفيذ التدابير الحافزة تكون متوافقة مع قواعد القانون الدولي. وبصفة خاصة، ينبغي إعداد مبادئ توجيهية تشجع على إزالة الآثار الضارة على التنوع البيولوجي التي تحدثها الحوافز الضارة والتي تنتج أيضا عن قيود الوصول إلى الأسواق.

46- ينبغي تنظيم العمل القادم على نسق المعايير التالية:

(أ) يمكن الاضطلاع بدراسات وتحليلات سنوية بشأن آثار السياسات العامة المتعلقة بالحوافز الايجابية والضارة، بغية إزالة الحوافز الضارة وضمان ألا يكون للتدابير الحافزة الايجابية تأثيرات سلبية على الأسواق أو التنوع البيولوجي؛

(ب) ينبغي أن تكون المقترحات واقعية ومحددة بوضوح وطوعية؛

(ج) ينبغي أن تشير المقترحات العديدة بصورة سليمة إلى التزامات الأطراف المتعاقدة في الاتفاقات الدولية الأخرى، بما فيها الاتفاقات المتعلقة بالتجارة؛

(د) من أجل تقديم مقترحات ذات درجة أكبر من التناسق والتوازن، ينبغي أن يتناول نص الوثيقة التي تمثل أساس المناقشات التدابير/السياسات العامة بشأن الحوافز الايجابية والحوافز السلبية.

باء- الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها

47- وفقا للجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها، لا تزال الأولويات العامة لبرنامج العمل بشأن التدابير الحافزة ذات صلة، وخاصة فيما يتعلق بإعداد التدابير الحافزة الايجابية لحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام. وسيمثل تنفيذ برنامج العمل "هدفا متحركا" حيث أن الهياكل الوطنية للحوافز الموجودة في أسواق مفتوحة بدرجة أكبر تتأثر بالتغيرات العالمية.

48- وسيتم التأكد من الأهمية المستمرة لبرنامج العمل الحالي حين تقارن النتائج المتوقعة والمبينة في الفقرة 2 من المقرر 15/5 بالتقدم المحرز في بعض المجالات وليس كلها.

49- والمسائل التي تتطلب عناية أكبر من وجهة نظر الاتحاد الأوروبي هي تقييمات لقيمة (قيم) التنوع البيولوجي وإعداد أدوات وتنفيذها على نطاق أوسع لإبلاغ المستهلكين بآثار قراراتهم على التنوع البيولوجي. وقد تكون وسائل تقييم فعالية التدابير المختلفة من حيث الكلفة مفيدة في تصميم أنظمة التدابير الحافزة. ويمكن أن يكون الدعم لمثل هذا التقييم عنصرا من عناصر البرنامج.

50- ومن اجل مواصلة التعميم القطاعي، ينبغي إيلاء المزيد من الاهتمام في برنامج العمل إلى مفهوم سلع وخدمات النظام الايكولوجي، وتقييمها، وإدراجها في أسعار السوق وإنشاء أسواق جديدة. وتكون سلع وخدمات النظام الايكولوجي أساسية لأعمال التنوع البيولوجي. وتتصل الجهود الرامية إلى تحديد سعر لخدمات النظام الايكولوجي المرتبطة بالتنوع البيولوجي وتسويقها عن قرب مع تقييم التنوع البيولوجي. وهناك حاجة إلى دراسة الفوائد المحتملة لهذه الجهود فضلا عن التعرف على مشاكلها.

51- وتشير الحاجة إلى إبلاغ المستهلكين والمواطنين بصورة أفضل عن تأثير قراراتهم على التنوع البيولوجي إلى الدور الهام الذي تلعبه الاتصالات والمعلومات والمشورة وكذلك الجهود التشاركية في إدارة التنوع البيولوجي. وتعتبر الحوافز مثل مخططات إصدار الشهادات من الأمثلة ذات الصلة في هذا الصدد.

52- وحيث أن الاتحاد الأوروبي يقدر حساسية الأمر من الناحية السياسية لبعض الأطراف، فإنه يرى أيضا أهمية مواصلة العمل وخاصة بشأن التدابير الايجابية والضارة. وينبغي الانتهاء من إعداد المبادئ التوجيهية الطوعية في إطار الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، استنادا إلى الخبرات التي تم تحليلها بالفعل وتجميعها من قبل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وقد تكون حلقات العمل العملية المعنية بالتخفيف من حدة الحوافز الضارة وإزالتها المخصصة للموظفين الحكوميين المشاركين في تصميم وتنفيذ التدابير الحافزة من الاستراتيجيات البديلة للعمل بشأن التدابير الايجابية والضارة.

53- والتأكد من أن تدابير التخفيف من حدة تغير المناخ أو التكيف معه لا تؤدي إلى حوافز ضارة للتنوع البيولوجي يعتبر من الأمور الهامة ينبغي التركيز عليها في العمل. ويتصل ذلك أيضا بمكون برنامج العمل الخاص بالأنشطة المتعلقة بالتدابير الحافزة في المنظمات أو الاتفاقات الدولية.

54- وفي المستقبل، ينبغي التركيز بدرجة أكبر على تنفيذ برنامج العمل، والاستفادة من دراسات الحالة والخبرات العملية الأخرى بشأن تنفيذه فضلا عن تعزيز تقاسم المعلومات المتعلقة بالدروس المستفادة وأفضل الممارسات والصعوبات التي ووجهت.

جيم- الهند

55- تعتقد الهند أنه ينبغي إيلاء الأولوية لتصميم وتنفيذ التدابير الحافزة، وأن الأمر يتطلب المزيد من العمل لمواصلة إعداد الإطار القانوني والعلمي والتقني والمؤسسي لتنفيذها بنجاح. ويجب أن تقلل الترتيبات المؤسسية من التكاليف الاجتماعية المرتبطة بتحقيق أهداف معينة أو/و أن تؤدي إلى أعلى درجات الرفاهية الاجتماعية.

56- وتشتمل التدابير المحددة على:

التوعية العامة

- الاضطلاع بحملات توعية عامة لقيم الندرة الاجتماعية للسلع البيئية الهامة، وعن الحاجة اللاحقة إلى أنشطة سياسات عامة، سواء كانت في شكل قواعد أو أسواق أو قيود مفروضة ذاتيا على الاستخدام.

حقوق الملكية وإنشاء الأسواق

- تعيين حقوق ملكية واضحة ومحددة جيدا ومضمونة يمكن إنفاذها تتعلق بالموارد البيئية، بما في ذلك مواصلة استكشاف الخيارات مثل ملكية المجتمعات، جنبا إلى جنب مع مواصلة إعداد القوانين/الأعراف القائمة على أساس الممارسات العرفية، فضلا عن الحقوق على بعض الاستخدامات، أو حقوق المستخدم بدون حقوق ملكية، حسب السياق الاجتماعي.
- تحسين سبل الوصول إلى الأسواق بالنسبة لموارد الغابات من غير الأخشاب وتعزيز الصلة بين إدارتها والإدارة المشتركة للغابات. وخاصة تناول عدم فعالية سلسلة العرض واختلاف المعلومات، وتحسين سبل الحصول على البذور الجيدة، للنباتات الطبية والتي تمثل جزء كبير من وسائل سبل العيش لقاطني الغابات والتي لديها إمكانية كبيرة للتصدير.
- إدخال التزام بشأن تعويضات التنوع البيولوجي في المناطق الموافق عليها.

الصكوك القائمة على الأسواق

- إدخال صكوك قائمة على الأسواق مثل الضرائب أو الرسوم أو الدعم حينما يتم التجارة في السلع والخدمات أو تكون قابلة للتجارة.
- إدخال الاعتبارات البيئية في إطاري الضرائب والدعم، مثلا عن طريق إدخال إعفاءات ضريبية للمنتجات العضوية المرخصة.
- قيام الحكومة بتدخلات إضافية حين تكون الأسواق صغيرة أو يعوقها اختلاف المعلومات، في شكل توفير سبل الحصول على معلومات الأسواق، أو تخفيض تكاليف المعاملات، أو تحديد أسعار عادلة.

التدابير الحافزة الايجابية

- استكمال الترتيبات التعاقدية مع الفاعلين من الشركات الخاصة أو المنظمات غير الحكومية التي تقدم تأجيرات طويلة المدى، أو إعفاءات على ضريبة الدخل أو إعادة ضريبة المبيعات مقابل تنفيذ خطط الإدارة المستدامة بنجاح. ويمكن منح العقود على أساس العروض التنافسية من أجل إدخال الشفافية والفعالية من حيث الكلفة. وتسمح أحكام الحالات الطارئة بإدارة تكيفية.

- تقديم التدابير الحافزة الايجابية إلى الشعوب المحلية/القبلية مثل: (1) التدريب على الإدارة البيئية؛ و(2) الحصول على تكنولوجيات تصنيع وإعادة تدوير تكون صديقة للبيئة وبشروط امتيازيه؛ و(3) ضمانات طويلة الأجل لتقاسم الإنتاج من أجل توفير حوافز للاستثمارات طويلة الأجل والاستخدام المستدام.

- وضع ترتيب مؤسسي غير قائم على السوق للسلع العامة المحلية (مثل الخدمات الهيدرولوجية، وتنظيم المناخ المحلي، وحفظ التربة)، من أجل التفاوض بشأن المدفوعات التي يقدمها المستخدمين/المستفيدين إلى مقدمي/موردي الخدمات.

- وضع آلية مؤسسية عالمية للسلع العامة العالمية مثل امتصاص الكربون والمعلومات عن الجينات والقيم الموجودة والقيم غير القابلة للاستبدال وذلك لتقاسم تكاليف الحفظ.

الردع (التدابير الحافزة السلبية)

- التحول من الاعتماد بدرجة كبيرة على القانون الجنائي إلى الاعتماد على قانون مدني أكثر مرونة، بما في ذلك عن طريق وضع العقوبات المناسبة لعدم الامتثال الذي قد يصل إلى حد انتهاك القانون.

- ضمان أن تزيد العقوبات عن المنافع الناشئة من الأنشطة غير المشروعة، مثل سرقة الحيوانات البرية، واستخدام المانغروف كوقود، والتسبب في أضرار للشعب المرجانية، وتبوير التربة بالمعادن، وقطع الأشجار.

- تنقيح الأسعار أو الرسوم وزيادتها تدريجيا للموارد البيئية مثل مياه الشرب ومياه الري والكهرباء المستخدمة لتشغيل المضخات وبعض المنتجات البيئية بغية الوصول إلى سعر إجمالي الكلفة وتعريفات امتيازيه تستهدف الفقراء.

- تنظيم المرور السياحي في المناطق ذات سياحة ايكولوجية محتملة عن طريق اختلاف رسوم الدخول لمشاهدة الأحياء البرية في مناطق محددة والبساتين المقدسة والأشغال الفنية الأخرى. ويمكن استخدام الرسوم لتوفير الوسائل الصحية الأساسية والمرافق الأخرى وتوفير رواتب المرشدين السياحيين المحليين.

- جمع رسوم الحصول والإيجار لأنشطة التعدين والأنشطة الصناعية الأخرى المضطلع بها في الغابات واستخدام هذا الدخل لحفظ الغابات.

رابعا- التقدم المحرز في تنفيذ العناصر الأخرى من المقررين 25/8 و26/8

57- طلب مؤتمر الأطراف إلى الأمين التنفيذي، في الفقرة 2 (ج) من المقرر 26/8، أن يسهل الحصول على المعلومات المقدمة من خلال قاعدة البيانات الإلكترونية ومحفظة الأدوات الخاصة بالتدابير الحافزة. وبناء على هذا الطلب، وفي سياق تنقيح موقع الويب الخاص بالاتفاقية، يمكن الآن الوصول مباشرة إلى قاعدة البيانات من خلال صفحة الويب الرئيسية (http://www.cbd.int)، وتم إعادة هيكلة الصفحات المتعلقة بالتجارة والاقتصاد والتدابير الحافزة التي توفر محفظة الأدوات الخاصة بالتدابير الحافزة. وأعيد إطلاق موقع الويب الجديد أثناء الاحتفال باليوم الدولي للتنوع البيولوجي والموافق 22 مايو/أيار 2007. وتم صياغة دليل إلكتروني لمستخدمي قاعدة البيانات الخاصة بالتدابير الحافزة وهو متاح في صفحة قاعدة البيانات على الويب.

58- وطلب مؤتمر الأطراف إلى الأمين التنفيذي، في الفقرة 10 من المقرر 25/8 المتعلق بتطبيق الأدوات لتقييم موارد التنوع البيولوجي ووظائفه، أن يقوم بما يلي: (أ) أن يواصل تجميع المعلومات عن طرائق تقييم موارد ووظائف التنوع البيولوجي ومنافع النظم الإيكولوجية المرتبطة بها، وأن ينشر هذه المعلومات من خلال آلية غرفة تبادل المعلومات التابعة للاتفاقية ومن خلال وسائل أخرى بما في ذلك السلسلة التقنية للاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي؛ و(ب) أن يستكشف مع المنظمات المعنية خيارات لأنشطة التعاون التي تعزز نظم المعلومات القائمة بشأن منهجيات التقييم والحالات القائمة الخاصة بالتقييم لأغراض الاتفاقية؛ و(ج) أن يستكشف خيارات تصميم

وتطبيق أدوات إبتكارية مرنة وموثوقة للتقييم؛ و(د) أن يعد شروط التكليف المتعلقة بدراسة عن كيف يمكن لعملة الرصد أن تساند تنفيذ أدوات التقييم والتدابير الحافزة الإيجابية.

59- وبناء على الفقرة 10 (أ) واصل الأمين التنفيذي تجميع المعلومات ذات الصلة ونشرها من خلال آلية غرفة تبادل المعلومات. وقام الأمين التنفيذي بنشر السلسلة التقنية للاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي رقم 28 وهي استكشاف أدوات ومنهجيات تقييم التنوع البيولوجي وموارده ووظائفه، والتي تشتمل على ثلاثة عشر دراسة تقييمية تطبق مجموعة من أدوات التقييم وتغطي مختلف النظم الايكولوجية في العالم. وأصدرت هذه الوثيقة في الاجتماع الثالث عشر للفريق العامل المفتوح العضوية المخصص المعني بالمسؤولية والجبر التعويضي في سياق برتوكول قرطاجنة للسلامة الأحيائية، المعقود من 19 إلى 23 فبراير/شباط 2007. وأعد توجيه محدد بشأن تقييم المنافع المستمدة من خدمات النظام الايكولوجي للأراضي الرطبة بالتعاون مع أمانة اتفاقية رامسار بشأن الأراضي الرطبة، وصدر التوجيه بوصفه التقرير التقني رقم 3 لاتفاقية رامسار وبوصفه السلسلة التقنية للاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي رقم 27.

60- وعملا بالفقرة 10 (ب)، وجد أن Environment Valuation Reference Inventory (EVRI) هي أكثر المبادرات صلة حيث أنها تشغل أكبر نظام معلومات عن دراسات التقييم البيئية وأوسعه انتشارا عالميا – به ما يقرب من 2000 دراسة تقييمية من جميع المناطق. ويعمل EVRI ويمول من خلال EVRI Club وهي جمعية غير رسمية تضم استراليا وكندا وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، وتبلغ ميزانيتها السنوية نحو 000 100 دولار كندي. وتترأس كندا الآن EVRI Club. وتتاح قاعدة البيانات حاليا بالمجان وهي محددة على جميع الأفراد والمؤسسات المقيمة في البلدان الأعضاء في EVRI Club. وبغية ضمان الاستدامة المالية للمبادرة، تحدد رسوم الاشتراك السنوية على أساس عدد البلدان التي انضمت إليها (تبلغ الآن 000 20 دولار كندي). وتستضيف Environment Canada (www.evri.ca) صفحة الويب وقاعدة البيانات الخاصة بـEVRI .

61- ونُظر في خطاب من الأمين التنفيذي يشير فيه إلى الدعوة المقدمة من مؤتمر الأطراف إلى رئيس EVRI Club خلال الاجتماع السنوي لأعضاء مجلس إدارة EVRI Club في يونيه/حزيران 2006، واتخذ قرار بأن يقوم الرئيس بالترتيب اللازم لمواصلة الاستكشاف والمناقشات. وفي المشاورات غير الرسمية التي جرت في وقت لاحق، تم ملاحظة أن مواصلة زيادة الدراسات في قاعدة البيانات من المسائل الرئيسية إلى تركز عليها أعمال EVRI وهناك اهتمام بزيادة التغطية من خلال الدراسات الواردة من البلدان النامية (تبلغ حاليا 10% من الدراسات). وتهتم EVRI بزيادة التغطية من الدراسات التي تتعلق بالتنوع البيولوجي و/أو الموائل الهامة وخدمات النظام الايكولوجي. وتم تحديد الخيارات التالية بصورة مبدئية:

(أ) يمكن إجراء ترتيبات مرنة، على أساس حالة بحالة يمكن من خلالها منح حق الوصول إلى قاعدة البيانات بصورة مؤقتة مقابل مساهمات نوعية من المؤسسات المختارة غير الأعضاء ومن الأفراد، وخاصة في شكل تحديد ومعرفة دراسات التقييم الجديدة وفقا لمعايير الجودة الموضوعة بموجب EVRI؛

(ب) تؤدي العضوية المنتظمة من خلال المشاركة الفعالة في تقاسم التكاليف (مثل الانضمام إلى EVRI Club) إلى توزيع التكاليف على عدد أكبر من المؤسسات وتسمح بحصول جميع الأفراد والمؤسسات المقيمة في هذه البلدان على المعلومات. وفي حالة انضمام هيئات متعددة الأطراف (مثل الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي)، يمكن التفاوض مع EVRI Club بشأن إيجاد ترتيب يستفيد منه الطرفين، مثل إعطاء حق استخدام قاعدة البيانات للبلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات الانتقالية الأعضاء في الهيئة المتعددة الأطراف.

62- وبناء على الفقرة 10 (ج)، تعاون الأمين التنفيذي مع البرنامج الفرعي DIVERSITAS EcoSERVICES.[4] وقامت إحدى حلقات عمل DIVERSITAS EcoSERVICES بشأن اقتصادات خدمات النظام الايكولوجي، والتي عقدت في باريس بفرنسا يومي 22-23 مايو/أيار 2007 باستعراض وتقييم أخر ما تم التوصل إليه في مسألة تقييم خدمات النظام الايكولوجي وإدارتها من الناحية الاقتصادية. ويقوم البرنامج الفرعي EcoSERVICES حاليا بإعداد تقارير استعراض على ذلك الموضوع.

63- وبناء على الفقرة 10 (د)، أعد الأمين التنفيذي شروط التكليف لإجراء دراسة بشأن كيف يمكن لعملية الرصد أن تدعم تنفيذ أدوات التقييم والتدابير الحافزة الايجابية (UNEP/CBD/COP/9/INF/9).

64- وفي الفقرة 7 من المقرر 25/8، شجع مؤتمر الأطراف منظمات البحوث الوطنية والإقليمية والدولية على الاضطلاع بعدد من أنشطة البحوث المحددة بشأن تطبيق أدوات التقييم. وأشير إلى تشجيع مماثل في الفقرة 6 من المقرر 26/8 فيما يتعلق بالاضطلاع ببحوث بشأن تصميم وتطبيق التدابير الحافزة الايجابية. وقدم عدد من المنظمات والمبادرات الشريكة تقارير بشأن الأنشطة ذات الصلة كجزء من مساهمتها في عملية التحضير للاستعراض المتعمق للعمل بشأن التدابير الحافزة (للحصول على موجز، انظر الوثيقة UNEP/CBD/9/12/Add.2، وللحصول على التقارير كاملة، انظر UNEP/CBD/9/INF/8).

---

[4] http://www.diversitas-international.org.